وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة بغداد

مركز احياء التراث العلمي العربي

ندوة بعنوان:

(السبل الكفيلة لحل مشكلة الهجرة)

(٢٢ شباط ٢٠١٧م)

عنوان البحث

هجرة الكفاءات العراقية في العصر الحديث وسبل معالجتها

أ.د.قحطان حميد كاظم العنبكي/كلية التربية الأساسية- جامعة ديالى

محاور البحث :

أولاً: واقع هجرة الكفاءات العلمية العراقية الى خارج البلد في العصر الحديث

ثانياً: أضرار هجرة الكفاءات العلمية العراقية

ثالثاً: معالجة ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العراقية

رابعاً: التوصيات

تعد هجرة العراقيين إلى الخارج، بأعداد كبيرة، ظاهرة معاصرة إذ لم يعرف تاريخ العراق المعاصر لها مثيلاً باستثناء هجرة اليهود العراقيين إلى إسرائيل بعد قيامها في (١٩٤٨-١٩٥١م)إذ كانت أعداد قليلة تهاجر إلى الخارج.هاجرت أعداد قليلة من الكفاءات العلمية في العقود التي تلت تأسيس الدولة العراقية عام(١٩٢١م) بسبب ضعف دوافع الهجرة فضلًا عن قلة أعداد الطلبة الدارسين في الخارج، فقد بلغ مجموع البعثات العلمية العراقية في الخارج(٩)فقط في السنة الدراسية(١٩٢٢-١٩٢٣م)وهي أول سنة تظهر فيها إحصاءات رسمية تخص هذا الجانب، وأعلى

عدد سجل في الأربعينات كان(٢٥٨)في السنة(١٩٤٦-١٩٤٧م) وفي الخمسينات (٢٣٤)في السنة(١٩٥١-١٩٥٢م)،بلغ عدد العراقيين في الخارج في تعداد عام (١٩٥٧م)نحو(٤٠٩٨٤)وأنخفض قليلًا في تعداد(١٩٦٥م)إذ بلغ (٤٠٨١٨) منهم (٢٩٨٩٢)في الكويت، أي بنسبة(٧٣,٣%).

وتزايدت أعداد الطلبة الذين درسوا في الخارج ولم يعودوا بعد أحداث(٨ شباط ١٩٦٣م) فبلغت أعداد الذين درسوا في الخارج(٦٩٥٤)في (كانون الثاني ١٩٦٥م)، وتخرج (٣٦٧)من معاهد التعليم العالي خارج العراق سنة(١٩٦٤-١٩٦٥م). ويشير تعداد (١٩٦٥م)إلى وجود(٣١٤٥)شخصًا يحملون الشهادات العالية في الخارج منهم (٥٠٣) يحملون شهادة أعلى من البكالوريوس أو الدبلوم، و(٢٦٩)يحملون شهادة الدكتوراه في مختلف الاختصاصات.

وبدأ تيار هجرة الكفاءات يتصاعد أكثر بعد عام(١٩٦٨م)، وطبقًا لبحث أعدته منظمة العمل العربية بلغ عدد المهاجرين العراقيين من أصحاب الكفاءات (٤١٩٢) إلى الولايات المتحدة و(٢٠٤)إلى كندا خلال السنة(١٩٦٦- ١٩٦٩م) ويشار إلى أن العقول العراقية التي هاجرت إلى الولايات المتحدة خلال هذه الفترة تأتي من الناحية العددية بعد كل من مهاجري الأردن ومصر ولبنان، علما أن هذه الدول ذات موارد محدودة مقارنة بالعراق. هذا فضلًا عن أعداد أخرى توجهت إلى بلدان أخرى.

ويتضح أن النسب الأعلى للخريجين العراقيين غير العائدين للفترة(١٩٥٨-١٩٧٠م)تركزت بنسبة(٨٣%) في الدول الغربية من المجموع الكلي ولاسيّما في الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية(سابقًا) وبريطانيا. وتراوحت نسبة الاختصاصات العلمية من المجموع لغير العائدين بين(٦٦،٧%)في الدول الاشتراكية و(٩٢،١%)في ألمانيا الغربية. وأكبر عدد لغير العائدين حسب الدرجة العلمية هو للبكالوريوس وأقله للتدريب والشهادة المهنية.

شهدت سبعينات القرن الماضي تزايدًا ملحوظًا في هجرة الكفاءات، ويعد العامل السياسي الدافع الرئيسي للهجرة في هذا العقد، أما الدافع لاقتصادي فقد كان

ثانويًا بعد تحسن وضع الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع أسعار النفط. ومن دراسة أجرتها (اليونسكو) تبين أن العراق من ضمن سبعة بلدان عربية يهاجر منها كل عام (١٠,٠٠٠) من المتخصصين كالمهندسين والأطباء والعلماء والخبراء. وفي دراسة للأمم المتحدة عام(١٩٧٤م)قدرت أن(٥٠%)من حملة الشهادات الجامعية الأولى (البكالوريوس) في العلوم الهندسية و(٩٠%)من حملة الدكتوراه هم خارج العراق. ففي السعودية وفي منطقة مكة التي تضم مدن مكة وجدة والطائف بلغت نسبة العراقيين خريجي الجامعات(٥٥%)من مجموعهم في تعداد(١٩٧٤م)، وهي أعلى نسبة مقارنة بجميع المهاجرين باستثناء القادمين من أوروبا والولايات المتحدة. وتشير دراسة أخرى إلى أن عدد الذين ولدوا في العراق وغادروا إلى الولايات المتحدة عام(١٩٧٧م) بلغ(٢٨١١)مهاجرًا، وأن(٦٣٤)منهم كان سكنهم الأخير قبل الهجرة العراق. ولو قُدر أن(٥%)من الذين هاجروا من هؤلاء إلى الولايات المتحدة هم من الأجانب الذين ولدوا في العراق فإن النسبة الباقية مع ذلك تبقى عالية جدًا. وهاجرت أعداد كبيرة من الكفاءات في شتى التخصصات عام(١٩٧٨م)وما تلاه، نتيجة اشتداد المضايقات السياسية والتصفيات الجسدية والسجن والتعذيب وبالأخص وسط أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب والقوى الدينية(الاسلامية)، حيث تركزت أعداد مهمة منها في البلدان العربية بالأخص الجزائر وليبيا واليمن الجنوبية(سابقًا)والدول الاشتراكية السابقة وأوروبا عمومًا. الدليل الذي يؤكد كثرة الكوادر والكفاءات التي كانت تقيم في الخارج، هو الحملة الواسعة التي قامت بها الحكومة أوائل السبعينات بإرسال وفود رسمية عالية المستوى لإقناع هؤلاء بالعودة إلى العراق وذلك بتقديم الامتيازات وتحديدها بإصدار القوانين والقرارات. ولكن رغم ذلك عاد القليل منهم (٧٠٥ فقط). وحتى الذين عادوا هاجر معظمهم مرة ثانية، بسبب عدم وجود مقاييس موضوعية لتقييم الكفاءات على المستوى الرسمي، والمضايقات التي تعرضوا لها ومن أبرزها سياسة التبعيث القسري وانعدام حرية التعبير. وطبقًا لتعداد (١٩٧٧م)بلغ مجموع العراقيين في الخارج(١٤٢٢٨٠)،هذا الرقم يشمل المسجلين في الخارج فقط ، وبالتأكيد هناك أعداد أخرى من غير المسجلين لا نعرف عددهم بدقة وبالأخص الذين طلبوا اللجوء في البلدان الغربية.

وبسبب استمرار هجرة العقول العراقية في السبعينيات من القرن العشرين، وعدم نجاح القانون رقم(١٥٤)لعام(١٩٧٥)لتشجيع عودة الكفاءات، دعت الحكومة العراقية آنذاك عدد كبير من أساتذة الجامعات من العرب والأجانب للعمل في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والطاقة الذرية للتعويض عما فقده العراق من الكفاءات العلمية. وهذا ينطبق، بقدر معين، على مدرسي التعليم الثانوي مما ولد بديلًا جزئيًا ومؤقتًا ومكلفًا من الناحية المادية لخزينة الدولة.

وفي (نيسان١٩٨٠م)بدأت الحكومة حملة تهجير واسعة شملت الأكراد الفيلية. ومن الصعب تحديد رقم المهجرين بدقة فهو يتراوح بين(٦٠,٠٠٠ – ٢٠٠,٠٠٠) شخص ، وهناك من يرفعه إلى(٤٠٠,٠٠)ومن المؤكد أن تلك الأعداد ضمت في صفوفها الكثير من الكفاءات. وفي الحقيقة فإن حملة التهجير هذه كانت لها بدايات ولو بنطاق أضيق في (١٩٦٩–١٩٧٠م)حيث هُجر حوالي(٥٠,٠٠٠)عراقي بدعوى أنهم من أصول إيرانية. ويعد هذا النهج تفريطًا بقوى بشرية مؤهلة لخدمة البلد، حيث ينظر لها بمنظار أثني ومذهبي ضيق، وربما كان أحد أهدافه إلى إعادة تشكيل البنية الأثنية والمذهبية للمجتمع العراقي لخدمة أغراض سياسية.

وفي الثمانينات ازدادت هجرة الكفاءات بسبب الحرب العراقية– الإيرانية واستمرار سياسة التبعيث القسري. ولولا منع السفر الذي فرضته الحكومة عام (١٩٨٢م) جراء إدراكها تصاعد الهجرة لاستمرت الهجرة بأعداد أكبر. وقد أمتنع الكثير من الطلبة الذين أكملوا دراستهم في الخارج من العودة إلى العراق في هذا العقد بسبب عدم رغبتهم في التجنيد في سوح القتال بالرغم من أن الكثير منهم قد أرسل لإكمال دراسته في الخارج على نفقة الدولة.

وقد تصاعدت أعداد طالبي اللجوء العراقيين في الدول الصناعية بعد السماح بالسفر بعد توقف الحرب العراقية– الإيرانية في عام(١٩٨٨م)ففي عام(١٩٨٩م) بلغت (٣٩٠١) شخصًا وهذا الرقم مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة. أما في أوروبا فقد بلغت (٢٤٧٥٠)وذلك خلال المدة من(١٩٨٠– ١٩٨٩م)موزعين على(١٥)دولة.

ومن جهة أخرى توجهت أعداد أخرى إلى دول عربية وأجنبية وأقامت بها ولكن ليس كلاجئين وهذه الأعداد لا يمكن معرفتها بدقة. فمثلاً بلغ عدد المهاجرين العراقيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية(١٩٦٠)في خلال المدة(١٩٨٩-١٩٩٠م) وفي الكويت هناك تقديرات تشير إلى وجود(١٠٠,٠٠٠)عراقي قبل غزوها. ويقيم في المغرب حاليًا ما بين (١٠٠٠-١٥٠٠)عراقي ، وبالتأكيد يمكن العثور، وسط هذه الأعداد، على الكثير من الكفاءات في مختلف التخصصات، وفي التسعينات من القرن العشرين شهد العراق هجرة كثيفة غير مسبوقة شملت الكثير من الكفاءات بسبب غزو الكويت عام(١٩٩٠م)وما نتج عنه من اندلاع حرب الخليج الثانية ، وفرض العقوبات الاقتصادية الصارمة على العراق، وتوجه الكثير من الكفاءات بالأخص أساتذة الجامعات إلى الدول العربية بالأخص ليبيا حيث كانت نسبة العراقيين مرتفعة بشكل لافت للنظر في جامعاتها وكذلك إلى اليمن والأردن ودول أخرى.

كما غادر العراق بين(١٩٩١-١٩٩٨م)أكثر من(٧٣٥٠)عالمًا تلقفتهم دول أوروبية وكندا والولايات المتحدة وغيرها، ومنهم(٦٧%)أساتذة جامعات و(٢٣%) يعملون في مراكز أبحاث علمية. ومن هذا العدد الضخم هناك(٨٣%)درسوا في جامعات أوروبية وأمريكية أما الباقون فقد درسوا في جامعات عربية أو في أوروبا الشرقية ويعمل(٨٥%)من هؤلاء في اختصاصاتهم. وهذا النزوح لعدد كبير من الكفاءات عالية المهارة في فترة زمنية قصيرة قلما شهدته بلدان أخرى.

عمومًا، يقدر عدد أفراد الجالية العراقية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من نصف مليون. فطبقا لتصريح رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير في(آذار (مارس) ٢٠٠٣م) بلغ عدد العراقيين في بريطانيا(٣٥٠ ألف) وعلى افتراض أن نسبة(٥%) من هؤلاء من الكفاءات والكوادر، فإن عدد الكفاءات العراقية في الحقول العلمية المختلفة يبلغ على أقل تقدير(٢٥)ألف شخص. ويعمل عدد كبير من الكفاءات العراقية في الحقول العلمية المختلفة في بريطانيا والولايات المتحدة. وطبقا للسجلات الطبية البريطانية فإن عدد الأطباء العراقيين العاملين في المستشفيات

البريطانية يقدر بحوالي(٢٠٠٠)طبيب في جميع الاختصاصات. ولازال عدد كبير من الكفاءات يعمل في مجالات أخرى غير مجالات تخصصاتهم، أو يعد في عداد البطالة المتفشية بالأخص وسط الأكبر سنًا. وتشير بعض الإحصاءات إلى إن أكثر من(٤٠٠٠ – ٤٨٠٠)طبيب عراقي هاجروا إلى دول غربية بعد (١٩٩٠م).

وقد أقرت الحكومة العراقية عام(١٩٩٩م)بأن عدد الأكاديميين وأصحاب الكفاءات العلمية الذين تركوا العراق وأقاموا في الخارج زاد على(٢٣,٠٠٠)وبسبب الهجرات الجماعية للعراقيين، وبضمنهم الكفاءات العلمية، فرضت الحكومة قيودًا مشددة عام(١٩٩٩م)تمنع سفر الكفاءات إلى الخارج.وشملت القيود أساتذة الجامعات والمعلمين والمدرسين والأطباء والمهندسين والصحفيين والطلاب. وفي العام نفسه أصدرت الحكومة قرار عفو لوقف هجرة أساتذة الجامعات إلى الخارج بدون رخصة رسمية. ونتيجة لعدم الاستجابة أعلنت الحكومة، في ذات العام، عن قرار يتم بموجبه مصادرة أملاك المهاجرين بدون رخص رسمية مع السجن لمدة(١٠ سنوات)،وقد مثل هذا استنزافًا مريعًا غير مسبوق للثروة العلمية العراقية، وساهم بشكل واضح في اختلال بنيتها الأكاديمية والمهنية وولد فراغًا لا يمكن ملأه بسبب العجز المالي للدولة في هذه المرحلة.

ثانياً: أضرار هجرة الكفاءات العلمية

دون شك، تعاني كل البلدان النامية من خسائر فادحة جراء هجرة كفاءاتها التي هي في أمس الحاجة إليها لتطوير بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية. ولكن هناك تباين في مدى الخسائر بين بلد وآخر حيث بعض البلدان تعاني من فيض الكفاءات وعدم قدرة السوق المحلي على استيعابها مثل الهند ومصر. أما في حالة العراق فالأمر مختلف، حيث هناك حاجة لكل أو للغالبية الساحقة من الكفاءات في ضوء توفر البلد على موارد اقتصادية مهمة لكن المشكلة تكمن في السياسات الحكومية الخاطئة، على المستوى السياسي والاقتصادي، وعلى مستوى تخطيط وتكامل برامج التنمية، الأمر الذي يقلل من فرص الاستفادة من الكفاءات ويدفعها للهجرة.

تزداد خطورة هجرة الكفاءات يومًا بعد آخر باعتبارها عملية تهديم كبرى لكل المحاولات الرامية لتثوير التنمية والتطور التكنولوجي السريع، الأمر الذي يجعل الهوة العلمية والتكنولوجية والحضارية تزداد عمقا مقارنة مع البلدان المتقدمة. فمن خلال خسارة العنصر البشري المؤهل تتفاقم مشاكل التنمية وتتضاعف خسائرها أكثر فأكثر نتيجة العجز الكبير الذي يحدث لها في القدرات العلمية والتكنولوجية مما يحدد ويضيق كثيرًا من حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عموما.

إن الخسارة التي تلحق البلدان من جراء هجرة الكفاءات منها:

تحمل كلفة تهيئة الكوادر دون الاستفادة منها ، وبالنسبة للخسائر المادية الكبيرة التي يتكبدها العراق نورد هنا بعض الأمثلة: بلغت كلفة تدريس وتخرج طالب كلية الطب أكثر من (٤٥٠٠٠) دولار في السبعينات. وبحسب دراسة أعدتها منظمة الطاقة الذرية العراقية عام (١٩٨٩م)قُدرت كلفة دراسة الحائز على الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا (١٤٠٠٠٠) دولار. وقدر كلفة هجرة(١٧٥٠٠)حامل ماجستير و (٧٥٠٠) حامل دكتوراه بـ(٤٥٥٠,٤٥) مليون دولار بينما تبلغ كلفة استقطابهم (١١٢٥)مليون دولار وبذلك يحقق العراق فيما إذا عادوا وفراً يبلغ(٣٤٥٢,٤٥)مليون. وهو يشكل نسبة عائد(٣٠%)ومما يزيد المشكلة تعقيدا إن تعويض هذه الكفاءات يحتاج إلى الوقت والمال، ويتوجب على البلد أن ينتظر بين(١٥-٢٠) سنة لتعويض هجرة مائة طبيب من ذوي الاختصاص. إضافة إلى انعكاسات هذا في تراجع الخدمات الطبية.

٢.حرمان الدول من كل القيم الجديدة المضافة في مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية، والتي تضيفها هذه الكوادر في الدول التي تهاجر إليها.

٣.هذا إضافة للخسائر المتحققة من خلال ما يلحق بأجهزة التعليم من أضرار من جراء تناقص رصيدها من هذه الكفاءات الأمر الذي يضعف من قدرتها في تعبئة القوى البشرية اللازمة للتنمية، إذ سببت هجرة العلماء الدائمة من العراق مشكلة قلة خبراء التدريس والمبدعين وقادة البحث العلمي بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها

العقول العلمية المتخصصة الباقية في البلاد في الارتقاء بمستويات التدريس. ويبدو أن استمرار مثل هذا الوضع أدى إلى تدهور مستويات الدراسة في الجامعات. ويمكن علاج هذا الأمر بقيام وزارة التعليم العالي إيفاد أعداد كبيرة من التدريسيين إلى الخارج ولفترات طويلة نسبيًا سيساعد بدرجة كبيرة في الحد من هذا التردي ولربما عكس مساره. وفي تقديرنا أن هذا مرهون بتبني سياسة محكمة لإدارة الإيفادات العلمية على المدى المتوسط والبعيد، تعتمد الكفاءة، وتكون نهجًا ثابتًا وليست مرحلة مؤقتة. إذ يلاحظ أنه حتى الدول المتقدمة لا تستغني عن التبادل العلمي نظرًا لمردوداته الكبيرة في تطوير مهارات الكفاءات العلمية واغناء تجربتها ومن ثم مساهمته في تطوير كامل البنية الأكاديمية والبحثية.

٤.وهناك جانب آخر من الخسارة ناتج من أن الكثير من المتخصصين وأصحاب الكفاءات لا يجدون أعمالا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية، وبالأخص في بلدان اللجوء، نتيجة صعوبات تعلم اللغة الجديدة أو الاختلاف في تقييم الشهادات أو التمييز العنصري، وكل هذه تساهم في انتشار البطالة وسطهم. حيث بلغت البطالة(١٢%)لذوي التعليم العالي من العراقيين في ثمانية دول متقدمة كما ذكرنا ذلك. لذلك نرى غالبية اللاجئين العراقيين تعيش في مستوى دخل منخفض في دول اللجوء يتمثل في الحد الأدنى. ففي هولندا بلغت البطالة وسط السكان النشيطين اقتصادياً(٤٠%)للذكور و(٣١%) للإناث وهي مرتفعة جداً مقارنة بالأجانب من خارج الدول الغربية التي كانت(١٦% و١٥%)على التوالي عامي(٢٠٠٣و٢٠٠٤م).

يشكل المهاجرون الحاصلين على شهادة الجامعة حوالي(١٠-١٥%)من القوى العاملة العراقية الوطنية. والكثير من الدول التي وصفت بأنها ضحية الهجرة الماهرة تحسنت وضعيتها حيث انخفضت نسبة المهاجرين المتعلمين من مجموع القوى العاملة الوطنية عام (٢٠٠٠م)مقارنة بعام(١٩٩٠م)عكس العراق فقد ارتفعت من حوالي (٨%)إلى أكثر من (١٠%)خلال ذات الفترة. وما نتوقعه الآن ارتفاع هذه النسبة أكثر من ذلك بكثير، وهذا يعكس تفاقم نزيف الكفاءات العراقية.

ثالثاً: معالجة هجرة الكفاءات

ويمكن أن تسهم المقترحات التالية في عودة الكفاءات المهاجرة والاستفادة منها.

١. إرساء دعائم الأمن والنظام والاستقرار السياسي والاقتصادي والمجتمعي في عموم العراق وبدون ذلك لا يمكن الحديث بواقعية عن وقف الهجرة أو عودة الكفاءات سواء بشكل دائمي أو وقتي.

٢.تأسيس بنك للمعلومات يقوم بجمع البيانات الكافية عن أصحاب الكفاءات، وتوثيق شهاداتها، وكفاءاتها العلمية، والثقافية، والفنية والإدارية، ويمكن أن يرتبط هذا البنك أو يدعم من قبل السفارات العراقية.

٣. تشكيل لجان على مستوى الوزارات والدوائر والمحافظات ولاسيّما في وزارة التعليم العالي ومؤسساتها تهتم بشؤون عودة الكفاءات في دول المهجر وتساعد في تذليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض عودتهم.

٤.عقد مؤتمرات لأصحاب الكفاءات المهاجرة في العراق يمكن أن تنبثق عنها لجان استشارية تساعد وتدعم عمل دائرة الكفاءات.

٥.تقوم الدائرة المتخصصة بتنظيم العلاقة بين الكفاءات المهاجرة والجامعات العراقية ومراكز البحث العلمي، ووضع الجداول الزمنية للزيارات والمحاضرات وتنفيذ المشاريع العلمية المشتركة، وتوفير الأعمال لأصحاب الكفاءات في الجامعات ومراكز البحث العلمي والوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى وفي المصانع والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٦.تقدير الكفاءات المهاجرة وتثمين دورها في خدمة الوطن وذلك بتوفير مناخ البحث العلمي والأكاديمي وتقديم الحوافز المادية والمعنوية ومستلزمات المعيشة الأخرى وتوفير تسهيلات السفر للمشاركة في المؤتمرات العلمية.

٧. يجب أن تستفيد من هذه الإجراءات الكفاءات العلمية المحلية أيضاً لكي يكون هناك تفاعل وتعاون بينها وبين الكفاءات المهاجرة ولكي لا تشعر بالغبن والتمييز.

٨. الاستفادة من تقنيات التعلم عن بعد لإلقاء محاضرات وتنظيم حلقات دراسية ونشاطات علمية أخرى للكفاءات التي لا تستطيع العودة إلى العراق.

رابعاً: التوصيات

وخرج البحث بالتوصيات الآتية:

١.تقديم صيغ مشاريع تكنولوجية لغرض تنفيذها داخل العراق، وتشغيل الشباب العراقي المؤهل فيها بالاستفادة من الطاقات العراقية المتواجدة في الخارج، وتوفير فرص العمل للشباب وحملة الشهادات العليا من خلال بناء المصانع وتوسيع الزراعة، وتطوير الصناعة، وتفعيل السياحة بأنواعها كآفة ومنح القروض الميسرة لإنشاء ورش ومصانع صغيرة..، تقلل من البطالة بين صفوف العاملين والمؤهلين من الشباب.

٢.تقديم النصيحة والتوعية بمخاطر الهجرة وانعكاساتها على البلد في المستقبل القريب المنظور والمستقبل البعيد الغير منظور،وذلك من خلال عقد الندوات، والمؤتمرات،وإلقاء المحاضرات،والافادة من دور وسائل الاعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية للتثقيف عن الموضوع فضلًا عن دور وزارتي التربية والتعليم العالي من خلال الأنشطة أعلاه وتضمين المناهج الدراسية في التعليم بشقيه العام والجامعي الأفكار والمبادئ التي تؤكد على حب الوطن والتضحية من أجلة لاسيّما في الأزمات، والتهديدات، والتحديات الخطيرة التي يتعرض لها البلد وتُهدد كيانه ووجوده ووحدته.

٣.فسح المجال أمام الكفاءات العراقية لاسيّما الشباب الجامعي للمشاركة الحقيقية والفعالة في النشاطات الأكاديمية والبحثية العلمية التي تقوم بها الجامعات العراقية،

وتنمية قابليات الطلبة ومهاراتهم الرياضية، والفنية وغيرها عن طريق إقامة الدورات وورش العمل في جامعاتهم ومؤسساتهم العلمية.

٤.إجراء دراسات وأبحاث علمية متخصصة، وتنظيم لقاءات تضم العلماء والخبراء العراقيين داخل العراق وخارجه، وعقد ورش عمل، وندوات، ومؤتمرات علمية متخصصة ونوعية تتناول القضايا العلمية التي تؤثر على أولويات التنمية في العراق بما يسهم من الحد من هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج.

٥.القضاء على أسباب هجرة النخب والكفاءات التي تؤدي الى فقدان ثروة وطنية وخسارة لا تعوض للبلاد، ومنا تلك الأسباب ضعف الأمن، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، وسوء الوضع الاقتصادي، والفساد الإداري والمالي.

٦.إجراء مصالحة سياسية ومجتمعية حقيقية وبإرادة وطنية صادقة هدفها الحفاظ على العراق ووحدته وكفاءاته المتنوعة، وتفعيل سلطة القضاء والحفاظ على استقلاليتها فضلًا عن تطبيق النظام والقانون وإشعار المواطن بهيبة الدولة وقوتها وأن الحكومة ومؤسساتها كآفة في خدمة المواطن والدفاع عن حقوقه وتنظيم واجباته وليس العكس، مما يقلل من دوافع الهجرة ومسبباتها.

٧. الحفاظ على الجامعات كمؤسسات علمية وتربوية لنشر مبادئ الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمواطنة الصالحة، وثقافة السلام واحترام الآخر..، بما يسهم بحل مشكلات المجتمع المختلفة ومنها هجرة الكفاءات العراقية.

أ.د.قحطان حميد كاظم العنبكي

كلية التربية الأساسية/جامعة ديالى

البريد الإلكتروني:drqahatanhamed@gmail.com

موبايل: **٠٧٧٢١٧٢٨٨٥٦**